العدد(1392) السنة السادسة - الخميس (18) كانون الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

# النموذج الديموقراطي في الكويت.. أزمات دستورية متتالية

الأهرام

١٢/١٧

**د. حسن أبوطالب**

كثيرا ما تشد أحداث الكويت الانظار، ذلك البلد الصغير مساحة وسكانا، ولكنه الأكثر صخبا مقارنة بجيرانه من بلدان الخليج العربية الاخري. الشق الاكبر من هذا الصخب يعود إلى ما يعرف بالديموقراطية الكويتية، وهي التجربة التي كثيرا ما وصفت، قبل عقدين على الاقل بأنها التجربة الأهم والاكثر إلهاما لدول ومجتمعات الخليج، وإذا بها الآن تقدم نموذجا يصعب ترويجه نظرا لكثرة أزماته وبروز جوانب خلل هيكلي في مجمل التجربة، الامر الذي استدعي من البعض. من داخل الكويت ومن خارجها . الدعوة إلى إجراء تقييم شامل وإعادة النظر في الدستور بما يحفظ قدرا من الاستقرار السياسي في البلاد، يتيح التنمية من جانب ومواجهة التحديات والتهديدات الجديدة القديمة من جانب آخر.

هذه الديموقراطية الصاخبة يحدد آلياتها دستور تجاوز عمره الان٤٦ عاما كاملة، وهي آليات تتيح للنواب ان يقدموا استجوابات للوزراء ولرئيس الوزراء، وان يقروا البيعة لأمير البلاد بعد اختياره من قبل الأسرة الحاكمة، وأن يراقبوا الموازنة العامة ويشرعوا القوانين استنادا إلى التوازن القائم في البرلمان بين من يعرفون بأنهم نواب الحكومة أو الموالون لها، والنواب المستقلون المنتمون إلى كتل او تيارات سياسية او طائفية او دينية. وهي عناصر كثيرا ما كانت تمثل رؤية تقدمية سابقة لعصرها قياسا بما كان في دول الجوار.

النواب من جانبهم، أو بعضهم على الاقل لم يقصروا طوال نصف القرن الماضي في إحراج الحكومة والضغط عليها، وفي بعض الاحيان المزايدة عليها. اما الحكومة فقد وظفت امكاناتها إما في استقطاب النواب، او في عزل بعضهم، او في تجاهل مطالبهم حين يمكنها ذلك، والأهم تطبيق القاعدة الذهبية المعروفة بالهروب إلى الامام، عبر تقديم الاستقالة سواء لوزير معين أو للحكومة كلها. لاسيما إذا وصلت حدود ضغط النواب إلى النقطة القصوي التي يصعب عندها التراجع، خاصة إذا كان الاستجواب المقدم محكما ومستندا إلى وقائع محددة، وموجها إلى رئيس الوزراء، الذي يأتي عادة من الاسرة الحاكمة، ويصعب نظريا ومعنويا ان يقف على منصة البرلمان في موقع الطرف المستجوب من احد النواب او مجموعة منهم. ومعروف انه في مراحل سابقة، كان رئيس الوزراء هو نفسه ولي العهد،

وهو التقليد الذي تم التخلي عنه قبل سنوات قليلة وحسب. ما يحدث في الكويت حاليا ليس جديدا في حد ذاته، فهو قد تكرر من قبل كثيرا. بيد ان حجم الاثارة فيه يكمن في طبيعة الظروف الاقليمية التي تحيط بالكويت، سواء ما يجري في العراق أو إيران، والتقارير الكثيرة التي تتحدث عن دفع بعض اعضاء او وزراء سابقين في الاسرة الحاكمة لنواب في مجلس الامة لاثارة العقبات والانتقادات للوزراء الموجودين في السلطة لغرض احراجهم او دفعهم إلى تقديم استقالاتهم، ناهيك عن حالة الاستقطاب التي تعيشها البلاد والتي تمزج بين شعارات سياسية وخلفيات مذهبية، وتواتر الحديث عن فساد يشارك فيه مسؤولون حكوميون كبار، وأزمة اقتصادية متصاعدة وضاغطة على كل شيء تقريبا، في بلد اعتاد مواطنوه رغد العيش استنادا إلى سخاء الحكومة غير المحدود، والتي بدورها كانت تستند إلى عائدات النفط الهائلة من انتاج يصل إلي٢,٢ مليون برميل يوميا.

وتأمل الواقعة الاخيرة، التي تعد السبب المباشر للاستجواب او هكذا تبدو على السطح تكشف عن القدر الكبير من التداخل بين رغبة بعض النواب المحسوبين على التيار السلفي في الحد من قدرة السلطة التنفيذية واستغلال اخطاء بعض اعضائها، وبين مساعي توجيه البلاد إلى مسارات معينة قد لا يتفق عليها لا غالبية النواب او المواطنين أنفسهم. لاسيما أن كثيرا من التشريعات التي صدرت بتأثير من النواب السلفيين في الاعوام القليلة الماضية غلب عليها طابع التضييق في السلوك العام، وبما يتناقض مع تراث الانفتاح الثقافي والسياسي والحريات الذي عرف سابقا عن الكويت واهلها.

ومن ذلك القانون الذي يمنع عمل المرأة بعد الثامنة مساء، وقانون منع الاختلاط في الجامعات، وفرض الرقابة على الكتب، ومنع حفلات الغناء. ويتخوف كثير من الليبراليين الكويتيين من انه إذا استمر مثل هذا الاتجاه في البلاد فقد تكون هناك طالبانية تحكم الكويت والدستور يكون في حكم الالغاء، حسب قول د. شفيق ناظم الغبرا.

فالسبب المباشر والمعلن لتقديم الاستجواب من قبل النواب الثلاثة المنتمين للتيار السلفي هو دخول رجل دين إيراني إلى الكويت برغم صدور حكم محكمة كويتية بحقه نظرا لقيامه بسب الصحابة نتيجة تدخلات احد النواب لدى وزارة الداخلية الكويتية. اما الاستجواب الذي قدم لرئيس الوزراء الشيخ احمد ناصر الصباح، فقد شمل ما وصفه احد النواب الثلاثة مقدمي الاستجواب، وهو د. وليد الطبطبائي، بتقييم شامل لاداء الحكومة من حيث تراجع الاداء الحكومي بوجه عام وتنامي معدلات الفساد وبعض ممارسات رئيس الحكومة ذاته، الامر الذي يجعل من الاستجواب نوعا من الحساب العسير للسلطة التنفيذية ككل، والتي يصعب الفكاك من نتائجها إن استكملت وقائع الاستجواب وفقا للتقاليد الدستورية.

وهنا تتعدد التفسيرات والتحليلات، بعضها يرى ان واقعة رجل الدين الايراني قد حلت بالفعل بعد ان قامت السلطات في حينه بترحيله في غضون يومين، ومن ثم فإن سبب الاستجواب لم يعد موجودا، والبعض الاخر يري ان تقديم الاستجواب حق دستوري للنواب ولا قيد على استخدامه، وان ما فعله النواب الثلاثة ليس سوي تطبيق لقاعدة دستورية لا خلاف عليها. فريق ثالث يرى ان الامر فيه نوع من تصفية حسابات بين كتل وتيارات داخل البرلمان، ومن ثم فهناك نوع من التجاوز والافراط في استخدام الحق الدستوري وبما يضر ولا يفيد، ويؤثر سلبا في اداء الحكومة في وقت تحتاج فيه البلاد إلى التركيز على مواجهة التحديات المتصاعدة نتيجة الازمة المالية العالمية التي ضربت البورصة الكويتية واجهزت علي٣٠٪ من قيمتها على الاقل

ناهيك عن انخفاض اسعار النفط الذي يشكل مصدر الدخل الوحيد وما سيجلبه ذلك من نتائج قاسية على البلاد ككل. وفي ظل هذا الجدل يتطوع البعض بالقول ان استمرار مسلسل الازمات بين البرلمان والحكومة والذي يعطل دولاب العمل في البلاد يوفر سببا لتعطيل البرلمان، وإفساح المجال امام الحكومة لاتخاذ قرارات إصلاحية شاملة. او بعبارة اخرى هناك من يري ان الازمة الراهنة قد تكون مدخلا لتعطيل الحياة النيابية لفترة قد تكون محددة بين عدة اشهر وعام كامل، لاعادة النظر في الدستور والكثير من القوانين التي صدرت تحت ضغط تيار معين. ووفقا للدستور فإن امير البلاد يمكنه استنادا إلى المادة١٠٦ أن يعطل البرلمان لفترة معينة، كما حدث بالفعل في فترتين سابقتين، الاولي بين١٩٧٦ إلى١٩٨٠، والثانية من١٩٨٦ إلي١٩٩٢.

وأيا ما كانت التفسيرات لهذه الواقعة تحديدا، فقد حدثت ازمة بالفعل، هناك من يريد توظيفها إلى حد الانقلاب على مجمل الحياة الدستورية والبرلمانية وهو أمر يصعب تصوره في ظل سياسات العولمة الراهنة. وأبرز ما في هذه الازمة أنها عكست جانبا من تشتت الثقة بين البرلمان بتكوينه الراهن والحكومة برئاسة ابن شقيق امير البلاد. وهي مرشحة للتصاعد مرة اخرى إذا بقي البرلمان على حاله وأعيد تكليف رئيس الحكومة المستقيلة لتشكيل حكومة جديدة.

هذه الأزمة تعد نتاجا مباشرا لتراكمات خبرة نصف قرن مليئة بالازمات الواحدة تلو الاخرى، حتي إن هناك من يصف البرلمان الكويتي بأنه متخصص في صنع الازمات مع السلطة التنفيذية وصولا إلى الحافة دون القدرة على حلها، فلا يكون امام امير البلاد سوى قبول الاستقالة من الحكومة أو تعليق البرلمان لمدة معينة او حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، لعلها تأتي بنواب اقل حدة واكثر تعاونا مع السلطة التنفيذية، وهو الأمر الذي نادرا ما حدث.

# الدب الروسي يتجول في الحديقة الأميركية

البيان

١٢/١٢

**د. مغازي البدراوي**

أحدثت جولة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في أميركا اللاتينية والتي زار خلالها بيرو والبرازيل وفنزويلا وكوبا ردود فعل قوية في الدوائر الغربية ، وخاصة في واشنطن حيث خرجت العديد من الصحف الأمريكية يتصدرها مانشيتات تقول « الدب الروسي يعبث في الحديقة الخلفية لأميركا» ، « الأساطيل الروسية في بحر الكاريبي ». وآخر يقول « روسيا ترد على توسعات الناتو بالتغلغل في أميركا اللاتينية » ، وغير ذلك من العناوين التي تعكس بوضوح مدى القلق الأمريكي من التحركات الروسية في القارة الجنوبية ، والتي لا تستطيع واشنطن أن تصدق أنها تحركات حسنة النية وذات دوافع اقتصادية وإنسانية كما تدعي موسكو ، وكما تدعي الدوائر الرسمية في الدول الأربع التي زارها ميدفيديف الأسبوع الماضي ، وهي بيرو و البرازيل وفنزويلا وكوبا. أميركا اللاتينية التي عرفت لعقود طويلة بأنها الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية ولا يجوز لأحد الاقتراب منها لم تعد كذلك في الآونة الأخيرة.

ولا يقتصر الأمر هنا على الدول التي تنتهج النهج الاشتراكي وتظهر عداءها ورفضها العلني للسياسة الأمريكية مثل كوبا وفنزويلا وبوليفيا ونيكاراجوا وغيرها ، بل أيضا في الدول ذات النهج الرأسمالي ، وعلى رأسها العملاق الاقتصادي الصاعد « البرازيل » وكذلك المكسيك التي زار رئيسها روسيا مؤخرا وعقد اتفاقيات تعاون معها في مجالات حيوية مثل الطاقة والتعاون التقني العسكري وغيرها. و يرى البعض أن سياسة المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش الابن على مدى الأعوام الثمانية الماضية والتي ركزت كل اهتمامها في منطقة الشرق الأوسط هي التي مهدت لنمو التوجهات المناهضة للسياسة الأمريكية داخل أروقة الحكم والأنظمة الرسمية الحاكمة في دول أميركا اللاتينية.

وكان هذا محور هجوم وانتقاد أثناء حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٤ من المرشح الديمقراطي جون كيري ضد الرئيس بوش. فمن المعروف أن معظم الأنظمة الحاكمة في أميركا اللاتينية كانت محمية من واشنطن ومن الاستخبارات الأمريكية ضد غضب وامتعاض شعوبها ، ومع إهمال واشنطن لهذه القارة أثناء حكم المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن سقط بعض أنظمة الحكم الموالية لواشنطن لتحل محلها أنظمة اشتراكية معادية للسياسات الأميركية، بينما لجأ البعض منهم لسياسة ترضي الشعوب بمناهضة ورفض السياسة الأمريكية، وفي هذا المناخ وجدت روسيا الفرصة متاحة أمامها والطريق مفتوح لدخول هذه القارة البعيدة فقررت الدخول ، أو بمعنى أصح العودة إليها ، ولكن في هذه المرة بدون أيديولوجية حمراء أو تحالفات عسكرية وبدون شعارات أو تهديدات لجهات معينة مثلما كان يفعل الاتحاد السوفييتي السابق.

ردود فعل قوية

جولة ميدفيديف في أميركا اللاتينية أثارت ردود فعل قوية في الدوائر الغربية ، وخاصة في واشنطن ، ولم يهدئ من ذلك تصريح ميدفيديف الذي أدلى به في كوبا أثناء لقائه بالزعيم الكوبي فيديل كاسترو ، وقال فيه « روسيا عادت إلى أمريكا اللاتينية من أجل التعاون الإنساني والاقتصادي في مجال الطاقة والتكنولوجيا العسكرية ، وهذا التعاون ليس موجها ضد أحد »، ولا تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف التي قال فيها « ما يقال في وسائل الإعلام الغربية من أن روسيا تسعى لفرض هيمنتها على الحديقة الأمنية للولايات المتحدة ليس صحيحا بالمرة وهو من قبيل موروثات الحرب الباردة ».

وقد قابل هذه التصريحات المهدئة تصريحات أخرى من الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز أثناء الزيارة وصف فيها روسيا بالحليف الإستراتيجي. وقال شافيز «إن شعوب العالم تشكر روسيا على نضالها من أجل إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب»، وقال أيضا «يمكن أن يكون دور روسيا حاسما في تحقيق توازن سياسي في العالم، وكذلك لوضع حد لنظام القطب الواحد والتطلعات الزعامية للشرطي العالمي (الولايات المتحدة)».

ربما يكون ما يقال عن نوايا روسيا الحسنة صحيحا ، ولكن جولة ميدفيديف وما تم خلالها من الاتفاق على مشاريع تعاون واتفاقيات في مختلف المجالات وخاصة في مجالات الطاقة والتعاون العسكري لا يعكس بشكل واضح هذه النوايا الحسنة. كما أن الجولة صاحبها شيء هام يثير الشكوك كثيرا حول هذه النوايا.

حيث وصل إلى سواحل فنزويلا قبل وصول ميدفيديف إليها بساعات قليلة أربعة سفن حربية من أكبر قطع الأسطول البحري الروسي يتقدمها الطراد العملاق « بطرس الأكبر» الذي يشبه المدينة العائمة بطوله الذي يعادل طول ملعبي كرة قدم وطوابقه العشرين ويحمل ٣١ صاروخ «غرانيت» مجهز لحمل رؤوس نووية والعديد من الأسلحة الأخرى القتالية.

وقد شاركت هذه السفن الحربية الروسية في مناورات مشتركة مع الأسطول الحربي الفنزويلي ، وتعد هذه أول مرة يشهد فيها بحر الكاريبي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة مناورات حربية تشارك فيها سفن روسية ، وهو الأمر الذي أثار قلقا شديدا في أروقة البنتاجون الأمريكي ، خاصة وأن فنزويلا كانت قد استقبلت منذ شهرين طائرتين روسيتين إستراتيجيتين من طراز ( تو ؟ ١٦٠) العملاقة والمعدة لقذف القنابل النووية، والتي يسميها البنتاجون بـ« الدب الروسي ».

ويقول المحلل الإستراتيجي الروسي والجنرال المتقاعد « إيليا كرافيك » لوكالة نوفوستي « إن وصول مثل هذه الطائرات والقطع الحربية البحرية لهذه المنطقة يعني في العرف العسكري أن هذه المنطقة تشكل أهمية إستراتيجية للدولة الزائرة وأن لها مصالح في هذه المنطقة مستعدة للذود عنها بالقوة ».

اعتراضات أميركية

كما تم الاتفاق أثناء الزيارة على قيام روسيا ببناء مفاعل نووي في فنزويلا ، الأمر الذي من المتوقع أن يلقى اعتراضات حادة من واشنطن ويكرر مسلسل البرنامج النووي الإيراني. ويقول الخبير الأمريكي « أرييل كوهين» لصحيفة فيدوموستي الروسية إنه يتوقع أن يتسبب هذا المفاعل في فنزويلا في إفساد العلاقات بين موسكو وواشنطن لأنه ليس من المستبعد ، بل من المتوقع أن تستخدمه فنزويلا في إطار برنامج نووي عسكري .

ما حدث في فنزويلا كان متوقعا ، ولكن ما حدث في البرازيل أثناء زيارة ميدفيديف لها ربما يثير الشكوك أكثر ، باعتبار أن البرازيل ليست على خلافات مع واشنطن مثل فنزويلا و كوبا وغيرهما ، فقد أعلن الرئيس ميدفيديف بحضور الرئيس البرازيلي لويس دى سيلفا عن تحالف تكنولوجي عسكري بين البلدين ، وقال ميدفيديف في مؤتمر صحفي عقد في ريو دي جانيرو في ختام الزيارة : «أعتقد أن مهمة إقامة التحالف التكنولوجي بين روسيا والبرازيل قد تنفذ بنجاح قريبا».

وذكر ميدفيديف أن الجانبين حريصان على أن يتطور التعاون بينهما ليس في مجال توريد الخامات فحسب، بل ومن خلال تنفيذ المشاريع باستخدام التكنولوجيات العالية في قطاع الطاقة، وفي استكشاف الفضاء وتطوير الاتصالات والتعاون العسكري التقني أيضا.

وتم أثناء الزيارة توقيع اتفاق بين الهيئة الروسية للتعاون العسكري وقيادة القوات المسلحة البرازيلية ، كما تم توقيع اتفاقيات هامة بين البلدين في مجالات الطاقة وأبحاث الفضاء والاتصالات ، واتفاق آخر على إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين لمواطنيهما.

وصرح الرئيس البرازيلي دي سيلفا بأن مجموعة « بريس » التي تضم البرازيل وروسيا والصين والهند أصحاب أعلى مؤشرات تنمية في العالم ستمثل قوة هائلة على الساحة الدولية تساعد على تأسيس نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

ومن المقرر أن تستضيف موسكو قمة مجموعة «بريس» العام المقبل، وتخشى واشنطن أن تتحول هذه المجموعة إلى قوة اقتصادية ضاغطة و مواجهة للهيمنة الأمريكية في الأسواق العالمية ، خاصة وأن الدول الأربع تشكل معا نحو ثلث سكان الأرض مع أكبر معدلات إنتاجية ، الأمر الذي سيخلق من هذه المجموعة أكبر سوق عالمية . وقد اختتم الرئيس الروسي ميدفيديف جولته في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة بزيارة الحليف القديم كوبا ، وفي لقائه مع الرئيس الكوبي راؤول كاسترو قال ميدفيديف «لقد عدنا إلى أميركا اللاتينية و خاصة إلى كوبا».

وفي تعليق على التصريح كتبت صحيفة واشنطن بوست معلقة تقول «قالها ميدفيديف صريحة ، لقد عدنا ، إنهم هم أنفسهم الذين كانوا هناك ثم عادوا ، وليس جيلا جديدا ولا سياسة جديدة ولا نوايا مختلفة كما يدعون » ، وتقصد الواشنطن بوست أن توجهات روسيا كما هي لم تتغير عنها في زمن الاتحاد السوفييتي وأنها مازالت هي الدولة صاحبة الطموحات التوسعية والإستراتيجية الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية .

جولة ميدفيديف في الحديقة الجنوبية الأمريكية بما حدث فيها تستحق بالفعل القلق والتوتر الدائر في الولايات المتحدة بشأنها ، و تشير إلى توجهات في السياسة الخارجية لموسكو وإستراتيجية روسية عالمية جديدة تبشر بالفعل بنظام عالمي جديد يتشكل وعودة جادة و قوية لروسيا على الساحة الدولية.

الأنباء

١٢/١٧

# من برلمان (الاستاذ) .. خلال (الثقة المئوية)

**فؤاد مطر**

كانت ضرورية جداً هذه القنبلة السياسية التي فجّرها سيد البرلمانات اللبنانية حسين الحسيني وكان دويها كبيراً.. انما من دون ان تؤذي شأنها شأن القنابل الصوتية.

أما لماذا هي ضرورية فلأن الحياة البرلمانية اللبنانية التي كان العالم يشهد بعراقتها ومستواها وصلت إلى مستوى غير كريم، فضلاً عن ان بعض مفردات التعامل بين اعضاء في البرلمان الحالي جاءت ردحية على نحو تصنيف اخواننا المصريين لتبادُل الكلام غير المنضبط بين امرأة واخرى أو بين رجل وآخر. وعموماً فإن ظاهرة الردح تنحصر في طبقات دنيا.

الخطوة الحسينية غير مطروقة وهذا يعني ان السيد اضاف إلى قاموس تقاليد الاحتجاج مفردة جديدة تصلح لكل برلماني يقرر في لحظة يأس من احوال المؤسسة التي ينتمي اليها ان ينصرف عنها ولسان حاله كمن يقول: لستِ انتِ المؤسسة المرتجاة. وليست هذه الاساليبَ التي نراها هي ما نريده لهذه المؤسسة.

لم يحوّل السيد حسين خطوته إلى مناسبة للمزايدة والصراخ ودعوة وسائل الإعلام إلى مؤتمر صحفي يطرح من خلاله قضايا كثيرة خلافية أو اعتراضية، وإنما وقف من على منبر خطباء جلسة المناقشة التقليدية للبيان الوزاري وقال في سياق ارقى المطالعات البرلمانية كلاماً متقن الصياغة للواقع السياسي وبالذات لما يتعلق بالطائفة الشيعية مستلهماً في ذلك رؤى الإمام المغيَّب السيد موسى الصدر وروحية اتفاق الطائف الذي كان السيد حسين احد حاملي أمانة استنباطه. وهو بعد هذه المطالعة التي يجوز اعتبارها <مطالعة الوداع> اعلن بهدوء السيِّاد استقالته من عضوية مجلس النواب الحالي والعودة إلى الشعب وكأنما إستحضر في ذلك البيان الشهير للرئيس جمال عبد الناصر يوم ٩ حزيران ١٩٦٧ الذي قال فيه مبثوثاً عبر الاذاعة والتلفزيون انه قرر التنحي بسبب هزيمة حرب ٥ حزيران والنزول إلى الشعب يناضل معه، مع فارق ان المصريين صُدموا بالقرار فنزلوا بعفوية إلى الشوارع بعشرات الالوف ليجبروا عبد الناصر على العودة عن قراره وقد عاد في اليوم التالي، بينما بالنسبة إلى السيد حسين الذي اعلن استقالته في مجلس النواب للعودة إلى صفوف الشعب إنحصر الاحتجاج من جانب الرئيس ميشال سليمان والرئيس نبيه بري بالتمني عليه بالتريث، اما من جانب الرأي العام فبالدهشة الممزوجة بالتقدير للرجل كونه عبَّر بخطوته هذه عن كلٍ لبناني متجرد وقلق على مصير لبنان، فضلاً عن انه بخطوته هذه وجّه إلى زملائه نواب المجلس رسالة مفادها ان المؤسسة ليست في المكانة التي يجب ان تكون عليها وأن كل عضو في هذا المجلس يتحمل في شكل أو آخر بعض المسؤولية وان ما فعله لا يعني ان يحذو الآخرون حذوه وإنما لا بد من التنبه وعلى وجه السرعة.

الذي يدعم ايجابيات الاستقالة وموجباتها ان الشيخ عبد الامير قبلان نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى هنأ السيد حسين لإستقالته. كما ان بين ثنايا حيثيات قرار الاستقالة ما من شأنه إحداث بداية صحوة توازن في الموقف الشيعي العام، وإلاّ فما معنى اشارة السيد حسين إلى <عنف السلاح والمال وتفتيت السلطة السياسية>. والطرف المقصود بهذه العبارة يدرك جيداً معناها

وبصرف النظر عما إذا كان الرئيس نبيه بري سيتعامل مع الاستقالة، عندما يتلقاها نصاً خطياً، بأسلوب التأجيل بأمل عودة السيد حسين عنها وبذلك لا تُسجَّل البرلمانية في زمن الاستاذ نبيه طلاقاً من جانب السيد حسين لها، أو انه سيتم البحث عن ثغرات دستورية لإعتبار طبيعة الاستقالة غير المرفوعة من عضو في المجلس إلى رئاسة المجلس عملاً مخالفاً للتقاليد ولخريطة طريق عمل مؤسسة الرئاسة الثانية.. بصرف النظر عن هذه الاعتبارات المحتملة فإن اهمية الاستقالة هي في طريقة اعلانها وهنا يصبح الشفهي اكثر اهمية من الخطي خصوصاً ان الاعلان الشفهي جرى امام العشرات من النواب الحاضرين وامام حكومة مبتهجة بنيلها الثقة المئوية إنما على وقع عبارات غير مستحبة من جانب نواب تطايرت في سماء الجلسة ووصلت تداعيات الاستياء من المتلفظين ببعض العبارات التجريحية إلى خارج القاعة... فإلى خارج حدودالوطن.

وتبقى الاشارة إلى امرين: الاول هو أن هذه المفاجأة الحسينية حدثت بينما الرئيس سليمان على اهبة المغادرة إلى دمشق في زيارة يهم الجميع وبالذات السيد المستقيل نجاحها ولو بنسبة ضئيلة. ومن شأن الاستقالة ان تفيد لأنها قد تنبّه فتساعد في تصحيح مسار العلاقات.

الثاني هو أن السيد المستقيل لم يستشر رفاق النادي السياسي المستقل الذي هو احد اعضائه، قبل ان يعلن خطوته وربما كي لا تدخل المسألة في خضم التنظير وينقسم الجمع بين مبارك للخطوة وبين مقترح للتريث فيها، وايضاً بين من سينبّه السيد حسين إلى ان استقالته من برلمان باقٍ على ولايته بضعة اشهر لن تُحتَسب له كفِعْل تضحية وإنما كتملص من للمسؤولية، فضلاً عن ان موجبات الاستقالة تفرض عليه ان يفعل ذلك منذ اكثر من سنة ثم بالذات بعدما جرى حجب اجتماع المجلس النيابي عن اعضائه لتتويج الرئيس المتفق عليه العماد ميشال سليمان.

في اي حال وما دامت الاستقالة غدت مثل الفوز تستحق التهنئة، وعلى نحو ما قاله الشيخ عبد الامير، فإننا بكلمة حق يراد بها الحق ولا شيء غيره ننضم إلى الركب الطويل من المهنئين للسيد حسين بما أقدم عليه متمنين للجنة الحوار الوطني المرتقب ان يكون فيها احد ممثلي اللبنانيين المستقلين، ومتمنين عليه إسماعنا في واحدة من جلسات تلك اللجنة أو في مناسبة لاحقة تتزامن مع انعقاد الجلسات، المطالعة الأكثر تنويراً للحقيقة بدءاً من زمن الطائف إلى زمن التلاقي اللبناني – السوري المستجد. وبذلك يكون ابو علي، ابو على بالفعل بمعناه الفروسي، ادى الواجب... وعلى الوجه الأكمل.